افتضاح نوايا السعودية والامارات واطماعهما بنفط المهرة

#المهرة.. وسم يمني وصل نصاب ترند هذا البلد اليوم الثلاثاء، وقد تفاعل معه الناشطون اليمنيون لاهميته القصوى بعد شيوع اخبار عن تعزيز تحالف العدوان لتواجده العسكري في هذه المحافظة اليمنية الساحلية في شرق البلاد.

تسعى السعودية والإمارات للسيطرة على محافظة المهرة، بوابة اليمن الشرقية، والواقعة على الحدود مع سلطنة عمان لمطامع سياسية واقتصادية، حيث تشهد محافظة المهرة حراكا سعوديا نشطا على كافة المستويات، بشكل يتجاوز ما كانت قد بدأته الإمارات قبل أشهر في تلك المحافظة التي لم تطلها نيران الحرب.

كل التحركات للقوات السعودية في المهرة وسيطرتها على كافة المنافذ البرية والبحرية بما فيها مطار الغيضة، ومنع الرحلات المدنية منذ أواخر العام الماضي، تشير إلى أن الرياض تنازع اليمن على السيادة الوطنية.

الاخبار الواردة من اليمن عن مصادر محلية تفيد ان قوى تحالف العدوان نشرت أمس الاثنين، قوات جديدة في محافظة المهرة، بالتزامن مع بدء تحركات واسعة للتنقيب عن النفط واستغلال ثروات المحافظة الاستراتيجية.

واشارت المصادر أن قوى تحالف العدوان نشرت أكثر من 200 من عناصرها بينهم مجندين سعوديين وإماراتيين، بالقرب من مطار الغيضة، موضحة أن العناصر المنتشرة ترافقها عشرات المدرعات والأطقم العسكرية.

في ذات السياق، توعد الشيخ علي الحريزي، رئيس لجنة اعتصام المهرة، بإسقاط المؤامرات الإماراتية، ومساعيها للاستحواذ على ميناء قشن، مؤكدا أن مخططات التحالف الرامية لاستهداف المحافظة ما زالت مستمرة.

تزامن ذلك مع تحركات مكثفة للتحالف تهدف لاستكمال السيطرة على المحافظة بشكل كلي.

قبل اسبوعين، وتحديدا في السادس من تموز/يوليو الجاري غرقت المهرة في الظلام لاربعة ايام متتالية حيث شهدت مديريات محافظة المهرة، شرقي اليمن، لليوم الرابع على التوالي إنقطاعا كاملا للتيار الكهربائي، فيما أكدت مصادر محلية أن محطة توليد الكهرباء خرجت عن الخدمة بشكل نهائي، في مدينة الغيضة، المركز الإداري للمحافظة، وعدد من المديريات، بسبب نفاد الوقود.

وأوضحت المصادر أن معاناة الناس تفاقمت بشكل جنوني مع إنقطاع التيار الكهربائي وتصاعد درجة الحرارة، في ظل إستمرار حكومة معين تجاهل طلب مؤسسة الكهرباء بسرعة توفير الوقود وصرف مستحقاتها المالية.

لذا يشكو أهالي مدينة الغيضة وعموم مديريات محافظة المهرة، من أزمات معيشية مركبة خلال الآونة الأخيرة، مع رفع حكومة معين رسوم التحسين في منفذ شحن، وانهيار العملة المحلية.